

الإفصاح عن معيار تغطية السيولة - 31 مارس 2020

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بعمليم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/345/2014) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ30 التالية.

وتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" ، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي ، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدفقات النقدية الدخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الدخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

يتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتبع تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع بين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبيّن هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحنة عامة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم

بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يتحقق البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، وكذلك قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. و تعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تسويق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 857 مليون د.ك خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجية البالغة 257 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 333.44%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وقد شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجئة نسبة 64.23% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية، بينما شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تكون من التزامات عملاء التجئة والمشروعات الصغيرة نسبة 20.11% أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبى.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الأول من العام 2020.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2020

القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق ** (متوسط)	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق ** (متوسط)	البيان	م
		الأصول السائلة عالية الجودة:	
857,200	861,679	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	
التدفقات النقدية الخارجية:			
206,812	1,306,424	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	2
-	-	الودائع المستقرة	3
206,812	1,306,424	الودائع الأقل استقراراً	4
660,524	1,190,718	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عمالء التجزئة باستثناء ودائع عمالء المشروعات الصغيرة	5
10,061	40,243	الودائع التشغيلية	6
650,463	1,150,475	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	7
-	-	الالتزامات المضمونة	8
48,538	80,856	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها:	9
44,514	44,514	الناشئة عن المشتقات	10
-	-	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	11
4,024	36,342	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	12
112,450	2,248,994	الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	13
-	-	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	14
1,028,324		إجمالي التدفقات النقدية الخارجية	15
التدفقات النقدية الداخلة:			
-	-	معاملات الإقراض المضمونة	16
832,616	1,015,360	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	17
44,476	44,476	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	18
877,092	1,059,836	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	19
معيار تغطية السيولة			
857,200		إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	20
257,081		صافي التدفقات النقدية الخارجية	21
333.44%		معيار تغطية السيولة	22